

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في خفض الانفاق ،،،،

- تم تقليص عدد اعضاء الحكومة الى 20 وزيراً للتأكيد على إصرار الحكومة على تخفيض النفقات .
- تم وقف التعيينات في الوظائف العليا ووضع اسس جديدة لاختيار الكفاءة وتحقيق العدالة والمساواة والنزاهة بين كوادر القطاع العام والعمل على ايجاد اطار تشريعي لهذه الاسس والمعايير .
- تم وقف التعيينات بكافة اشكالها في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما في ذلك وزارتي التربية والتعليم والصحة والاستفادة من فائض الوزارات في تلبية الاحتياجات ومعالجة الترهل الادراي.
- تم تخفيض الدعم المقدم من الموازنة العامة الى الوحدات والهيئات الحكومية المستقلة بنسبة 15% .
- تم تخفيض النفقات الحكومية التشغيلية بحوالي 15% من المخصصات المرصودة لكافة المؤسسات والوزارات والدوائر والهيئات المستقلة وتخفيض النفقات الرأسمالية بنسبة 10% من المخصصات المرصودة لهذه الجهات.
- تم تخفيض نفقات مرصودة في موازنة وزارة المالية ووزارات اخرى بقيمة 85 مليون دينار اردني.
- تم تخفيض نفقات الجهاز العسكري والاجهزة الامنية بحوالي 150 مليون دينار .
- تم اقرار مشروع قانون منع الكسب غير المشروع لإظهار ومراقبة الموقف المالي لكل مسؤول حكومي.
- تم مراقبة ومتابعة حركة السيارات الحكومية وتكليف الامن بمتابعة ذلك الامر الذي يسهم في ترشيد وضبط الانفاق الحكومي.
- منع استخدام السيارات الحكومية ذات الدفع الرباعي وشطب السيارات التي يزيد عمرها عن 20 سنة والسيارات ذات السعة التي يزيد حجمها عن 3000 سي سي.
- تخفيض الرسوم الجمركية الى 25% على السيارات " الهجينة/الهايبرد" التي تعمل على الكهرباء والبنزين.
- تم تشجيع استخدام وسائل الطاقة المتجددة وإعفاء معدات ووسائل الطاقة المتجددة من ضريبة المبيعات، وأن يتم تنفيذ المشاريع الريادية لمعرفة جدوى المصاييح الموفرة للطاقة .
- تم وضع أسس صارمة لاقتصار الاستفادة من المعالجات الطبية لغير المؤمنين صحياً على شريحة غير المقتردين فقط .
- الاطفاء المبرمج لإنارة الشوارع الخارجية بعد منتصف الليل وتخفيضها الى نسبة 50% .
- تم بالتعاون مع مؤسسة نهر الاردن الاتفاق على توزيع سخانات الشمسية بأسعار الكلفة ضمن برنامج تكلفته زادت عن مليون دينار.
- تم اتخاذ قرار بتوفير "600" ألف مصباحاً موفر للطاقة لتوزيعها على الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بهدف ترشيد الطاقة.
- عدم تغيير الاثاث أو شراء الأثاث الجديد.
- عدم التوسع في استضافة الوفود الرسمية والتقيد بتعرفة اسعار الوجبات والمنامة في الفنادق والمطاعم للوفود الرسمية.
- الحد من سفر الوفود واللجان الرسمية للخارج وتقليص عدد اعضائها والاستعانة بالسفارات الاردنية في الخارج للمشاركة في الاجتماعات.
- عدم تحمل الخزينة لأية نفقات تعزية او تهاني.
- الحد من استئجار المباني الحكومية، الا للضرورة.

تتجه الحكومة الى سياسات الانضباط المالي من خلال حزمة من الإجراءات المالية التالية :-

على صعيد ضبط الانفاق الحكومي :-

- دمج المؤسسات وإلغاء بعضها وتخفيض عددها وذلك من خلال إصدار قانون خاص لدمج الهيئات والمؤسسات المتشابهة وبحيث يكون هذا القانون مرجعية قانونية لإلغاء ودمج المؤسسات المتشابهة وبشكل يمكن الحكومة من سرعة إجراءات الدمج.
- إعادة النظر بكافة المزايا الخاصة للعاملين في الهيئات والمؤسسات التي تعتبر عبئاً على موازنتها خاصة التأمين على الحياة والتأمين الصحي الخاص والسيارات الرسمية للموظفين والهواتف الرسمية مع الإبقاء على الضروري منها.
- وقف شراء السيارات وتنظيم صارم لاستخدامها في العمل الرسمي.
- تسهيل إجراءات ترخيص الدراجات النارية للمواطنين بهدف توفير كلفة استخدام البنزين.
- اعتماد مبدأ التكليف التصاعدي في القانون المعدل لضريبة الدخل، وهو حالياً في مجلس النواب.
- فرض ضرائب خاصة جديدة على عدد محدود من السلع الكمالية وزيادتها على البعض الآخر من السلع الكمالية.
- ضبط الإعفاءات من رسوم تصاريح العمل.
- زيادة رسوم الإقامة وغرامات تجاوز الإقامة ورسوم التأشيرة.
- تنظيم ساعات عمل المولات التجارية بحيث تكون التعرفة الحالية لساعات محددة وبخلاف ذلك تكون بتعرفة أعلى.
- مكافحة التهرب الضريبي .
- تقليص المتأخرات الضريبية وفق استراتيجية واضحة.
- ضبط الإعفاءات الضريبية وحصرها في الإعفاءات المنصوص عليها في القوانين والاتفاقيات الموقعة.
- تقليص الفجوة بين رسوم تصاريح العمل الزراعية ورسوم التصاريح الأخرى.
- زيادة عوائد التعدين على الموارد الطبيعية وإلغاء الإعفاءات الواسعة (خاصة الفوسفات).
- إعادة النظر في ملف الفوسفات من حيث حصة الخزينة في الملكية وعوائد الحكومة في إيرادات الشركة، بما في ذلك رسوم التعدين.
- إصدار تشريع يلزم استخدام وسائل الطاقة الشمسية بهدف التخفيف من قيمة الفاتورة النفطية على المملكة، والعمل على اعتماد سياسات استيراد تعمل على توفير الطاقة البديلة، وعدم منح إذن أشغال لأي بناء يزيد مساحته عن 150 م² الا بعد قيام صاحب هذا المبنى بتركيب سخان شمسي مناسب.
- دراسة شراء مليون ونصف المليون مصباح موفر للطاقة وبيعها للمواطنين ضمن اسعار رمزية للذين يقل استهلاكهم للطاقة الكهربائية عن "600 ك.و/س".
- قيام جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم خطة شهرية للتدفقات النقدية.
- أن تطبق الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اجراءات فنية لتخفيض وتقنين نفقات الماء والكهرباء والمحروقات.

سياسات توجيه الاستثمارات :-

- التركيز على إعطاء الحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية الكبرى في المياه والطاقة ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والصناعات الهندسية.
- التركيز على دعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والمشاريع الريادية.

تعمل الحكومة على تنفيذ برنامج اعادة هيكلة الجهاز الحكومي وعلى النحو التالي :- أولاً :

الغاء ما يلي :-

- الهيئة التنفيذية للتخاصية واناطة مهامها بوزارة المالية.
- الهيئة الاردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والانشطة الاقتصادية .
- المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات واناطة مهامه بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- صندوق ادارة المخاطر الزراعية ونقل مهامه الى وزارة الزراعة.
- هيئة التأمين ونقل المهام المتعلقة بالترخيص والرقابة الى دائرة مراقبة الشركات وباقي المهام الى وزارة الصناعة والتجارة.
- استقلالية المعهد الدبلوماسي الاردني ونقل مهامه الى وزارة الخارجية.

ثانياً :-

دمج ما يلي :-

- هيئة تنظيم العمل الاشعاعي والنووي وهيئة تنظيم قطاع الكهرباء في هيئة واحدة.
- مؤسسة تشجيع الاستثمار وهيئة المناطق التنموية بهيئة واحدة.
- المجلس الاعلى للشباب ومركز اعداد القيادات الشبابية مع وزارة الثقافة بوزارة واحدة تسمى وزارة الثقافة والشباب.
- وزارة البيئة مع وزارة الشؤون البلدية .
- وزارة التنمية السياسية ووزارة الشؤون البرلمانية بوزارة واحدة تسمى وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية.
- شركة المناطق الحرة مع شركة المدن الصناعية والشركة الاردنية لتطوير المناطق التنموية بشركة واحدة.

ثالثاً :

تغيير ارتباط الاجهزة التالية من رئيس الوزراء الى الوزير المختص :-

- صندوق التنمية والتشغيل.
- المجلس الصحي العالي.
- هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- المؤسسة التعاونية.
- هيئة تنظيم قطاع الكهرباء.
- هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة.
- دائرة الشراء الموحد.
- المجلس الاعلى للسكان.